

صحف بلا «مصنع الأفكار» نموذج فرضه كورونا ليستم

نيويورك - برز توجه الصحف الأميركية إلى التخلي عن مكاتبها وقاعات تحريرها منذ سنوات لكنه بقي على نطاق محدود إلى أن جاءت جائحة كوفيد - 19، فسارعت هذا التوجه رغم احتفاظها بالصحافيين العاملين فيها، غير أن الدافع الفعلي لهذه الخطوة مالي أكثر مما هو صحي، ويثير جدلاً كبيراً باعتبار قاعة التحرير بمثابة مصنع الأفكار للصحافيين.

بدأت "نيويورك ديلي نيوز" و"ميامي هيرالد" و"بالتيمور صن" أخيراً إلى فسخ عقود إيجار مكاتبها رسمياً وأعادتها إلى مالكيها في الأشهر الأخيرة، ومثلها فعلت نحو عشر صحف أخرى.

وبررت مجموعة "تريبليون" بابليشينغ" التي تملك عدداً من هذه الصحف قرارها بـ"الحذر" الضروري في مواجهة فيروس كورونا المستجد. وأكد مناطق رسمي أن المجموعة "ستفكر مرة أخرى في احتياجاتها العقارية" بعد الوباء.

ولا يعتبر هذا التوجه قاصراً على المؤسسات الصحافية الأميركية، إذ انتشر في كافة أنحاء العالم ونفس الأسباب تقريباً، حتى بالنسبة للمؤسسات التي كانت بعيدة عن اتخاذ قرار العمل عن بعد أو أخذته بشكل مؤقت، فإنها باتت تفكر في تكريس هذا النموذج بشكل دائم أو على الأقل في المرحلة القادمة ما بعد انتهاء الوباء، إذ يساهم في خفض النفقات في وقت تعاني فيه الصحف من أزمات مالية صعبة.

وأبدى معظم الصحافيين الذين قابلتهم وكالة فرانس برس اعتقادهم بأن الصحف لن تعيد فتح قاعات تحريرها. وقالت الصحافية النقابية التي تغطي الشؤون السياسية في "هارتفورد كارنت" (كونيتيكت) دانييلا التيماري تعليقاً على إغلاق "تريبليون بابليشينغ" قاعة التحرير رسمياً في مطلع ديسمبر الجاري "لا أعتقد أن الأمر مرتبط بالوباء، بغض النظر عما إذا كنا أظهرنا أن بإمكاننا العمل من المنزل ومازلنا نمنع صحيفة".

وأضافت بحزن أن "قاعة التحرير هي مصنع الأفكار"، مذكراً بأن الصحافية "عملية ضمنية، إذ أن الأفكار تنشأ من تبادل الصحافي الأحدث مع زملائه". ولاحظ استاذ اقتصاديات الإعلام في جامعة بنسلفانيا فيكتور بيكاردي أن "المجموعات الصحافية كمالاتشي وتريبليون تستغل الفرصة لخفض تكلفتها".

واهتمت الأعمال السينمائية والتلفزيونية على مدى عقود بتقديم صورة عن الجو الذي غالباً ما يكون سحراً في قاعات التحرير، ومن أبرزها "أول ذي بريندنتس من" إلى "سبوتلايت" إلى "بنتاغون بيبز".

ورأت محررة "موديستو بي" في كاليفورنيا، ماريجي رولاند أن "وجود صحافيين معاً في قاعة واحدة يحدث ما يشبه التفاعل الكيميائي". وأضافت رولاند وهي رئيسة نقابة الصحافيين في الولاية "ما من شيء أكثر إثارة للاهتمام وأكثر حيوية وغرابة في بعض الأحيان من أسرة التحرير. إنها خسارة كبيرة، وخصوصاً للصحافة المحلية" في المدن والولايات.

أما الصحف العملاقة من مثل "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"وول ستريت جورنال" فستبقى على قاعاتها التحريرية، إذ نجحت في تغيير نموذجها الاقتصادي لتعويض الانخفاض في عائدات الإعلانات والانهيار في مبيعات نسخها الورقية

ونتيجة لزيادة الإقبال على تلك الرقمية. وقال فيكتور بيكاردي إن "الصحف التي تخفق في تحقيق أرباح من خلال الاشتراكات عبر الإنترنت، أي كل الصحف تقريباً باستثناء الصحف الوطنية الثلاث، لا يمكنها أن تفعل الكثير" لتحسين أوضاعها، ولذلك "سيستمر أصحابها في خفض التكاليف".

وأبدت ماريجي رولاند خشيتها من أن تصبح صيغة الاستغناء عن قاعة التحرير القاعدة و"النموذج" المهيمن على وسائل الإعلام الأميركية المكتوبة. إلا أنها مع ذلك، تمنح "اكتفاء الصحف بالاستغناء عن المباني لا عن الصحافيين"، معترفة بأن "ماكالاتشي" مالكة "موديستو بي" أبقّت على فريق عملها منذ بداية الجائحة.

لكن الحال ليست على هذا النحو في كل المؤسسات الصحافية، فـ"هارتفورد كارنت" خسرت أكثر من ربع موظفيها منذ ناير، وفقاً لعضو نقابة الصحافيين إميلي بريندلي التي تعتبر أن نموذج الصحيفة من دون قاعة تحرير "غير مقبول".



الكثير من الصحف لن تعيد فتح قاعات تحريرها

تحرير احتكار الإعلام السوداني لا يكفي لتشكيل صناعة قابلة للحياة

ارتباط المؤسسات الصحافية بالحكومة مستمر عبر الإعلانات



القارئ يبحث عن القضايا التي تمهه

محدودة وانتقلت إلى النشر الإلكتروني، لكن الصحافة السودانية لم تواكب هذه الطفرة العالمية، كما أنها لم تغير قلوبها التحريرية لجذب القارئ. وتطو على السطح مسألة ارتباط المؤسسات الصحافية بالحكومة من خلال توزيع الإعلانات، إذ ظلت طيلة 30 عاماً أداة ترغيب وتهيب لإخضاع الصحف، فباتت الرقابة الذاتية أشبه ببرتوكول صحافي الزم به الصحافيون وساروا على نفس النهج حتى بعد ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بنظام عمر حسن البشير.

وقال شيورد سميث، نائب رئيس البعثة الهولندية بالخرطوم على هامش المؤتمر العالمي لحرية الصحافة 2020، إن الصحافة السودانية لم تستمتع بالحرية المتاحة بعد، حيث لا تزال هناك رقابة ذاتية تفرضها الصحف والصحافيون على أنفسهم رغم زوال الخطوط الحمراء. وأشار إلى وجود صعوبات عديدة تواجه الصحافيين.

ونوه إلى أن هناك دوراً مهماً للغاية لوسائل الإعلام، على وجه الخصوص خارج الخرطوم، مما يستوجب اللجوء إلى الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، وأضاف "ليس بالضرورة وسائل التواصل الاجتماعي ولكن الصحف البارزة والشهيرة التي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت".

ويعتبر إصلاح القوانين من أهم ودفعها نحو التطوير، إذ كانت الصحف محاصرة بجملته من القوانين التي تقيد حرية الصحافة والتعبير، أبرزها قانون العام 2009 الذي تضمن مواد عقابية

الذي منعها من التطور مع التحول الديمقراطي. ولم يتغير أداء الصحافة السودانية، فهي عبارة عن تكرار للأخبار التي يتم تداولها في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ولا تناقش أفكاراً جديدة ولا تهتم بقضايا حساسة تشغل اهتمام المواطن.

ويربط البعض مشكلة التمويل بضعف أداء الصحافيين، فغوامل تراجع الإعلان المستمر وتدني نسبة مبيعات النسخ تتسبب في عجز الصحافيون لتوفير تكاليف الطباعة والنشر والتوزيع والورق والحبر، وهي أيضاً لا تساعد الصحافيين على الابتكار والإنتاج الصحفي الجيد.

ويقول معظم الصحافيين إنهم يعملون باجور زهيدة تحرمهم من العمل الميداني المبتكر والتدريب ومن الأفاق المهنية المفتوحة والمجزية. كما أن سوء الإدارة والتخطيط في المؤسسات الإعلامية جعلها غير قادرة على تشكيل صناعة قابلة للحياة عبر خدمات متكاملة من صحيفة ورقية، وموقع إخباري ورايو وتلفزيون.

ويضيفون أن الصحافة الورقية بشكلها التقليدي تتراجع في العالم كله وكبريات الصحف في البلدان الغربية قلصت الجانب الورقي في نسخ ورقية

لم تتخط المؤسسات الصحافية السودانية الظروف التي عاشتها في ظل النظام السابق، الأمر الذي أثر عليها سلباً في مرحلة التحول الديمقراطي، ولم يتغير الأداء، وتحاول الحكومة بإعلان التوجه نحو فسخ المجال للإعلام الخاص وإزالة القيود التشريعية أمام وسائل الإعلام، إعطاء دفعة للصحافة لتطوير أدائها.

الخرطوم - أعلن وزير الثقافة والإعلام السوداني، فيصل محمد صالح، أن الوزارة تتجه إلى "تحرير احتكار الإعلام بإعطاء مجال للإعلام الخاص وإزالة القيود التشريعية حتى تتعدد وسائل الإعلام"، وذلك في ظل حديث عن بقاء الصحافة السودانية أسيرة المنظومة السابقة وعدم مواكبة التحول الديمقراطي.

وقال صالح خلال الاحتفالية الختامية حول تطوير خارطة طريق لإصلاح الإعلام في السودان "نريد إعطاء أجهزة الإعلام قدراً كبيراً من الاستقلالية لتكون مملوكة للدولة والمجتمع" وأكد على أهمية وضع خطة وطنية للتدريب. ويشير حديث صالح إلى رغبة الحكومة في إنهاء احتكار الدولة لوسائل الإعلام والصحف، إذ ما زالت بشكلها الحالي تعاني من نقاط ضعف عديدة على صعيد المحتوى والتأثير لدى الرأي العام، ومن أزمات مالية أهكت الناشرين الذين اضطروا إلى رفع أسعار الصحف والإعلانات فيها في يوليو الماضي، والذي لم يكن حلاً ناجحاً للأزمة.

ويقول متابعون لأوضاع الصحافة والإعلام في السودان، إن المؤسسات الصحافية ضعيفة ولم تتخط بعد الظروف التي عاشتها الصحف الورقية في ظل الأنظمة الشمولية، الأمر

«ريديت» تستحوذ على «دابسماش»

لتوسيع نفوذها في سوق الفيديو القصير

فيسبوك قدمت عرضاً مشابهاً بمئات الملايين من الدولارات. لكن فيسبوك اختارت لاحقاً تطوير منصتها الخاصة "ريلز" الشبيهة بتيك توك، مع ميزات شبيهة بتلك الموجودة عبر خدمة رسائل الفيديو الشهيرة سنابشات.

وقد شقت دابسماش طريقها للعودة من حافة الانهيار بعد نجاح قصير سنة 2017، حيث أعاد القائمون عليها بناء الشركة من الصفر لتصبح واحدة من أفضل منصات مشاركة الفيديو على الإنترنت. ومع ذلك، فإن صعودها السريع لم يخل من السقطات، ففي العام الماضي تعرضت الشركة إلى خرق كبير للبيانات حصل خلاله القرصنة على تفاصيل نحو 162 مليون حساب ثم شاركها عبر الإنترنت.

ودابسماش احتراماً عميقاً لما يجمع المجتمعات معاً. وأضاف "تعمل دابسماش على رفع مستوى المبدعين الذين لا يحظون بتمثيل كاف، بينما تعزز ريديت الإحساس بالانتماء إلى المجتمع عبر الآلاف من الموضوعات والاهتمامات المختلفة". وتأتي المعلومات عن الصفقة في وقت تتسابق شركات التكنولوجيا الكبيرة للحصول على مساحة في السوق الضخمة لتطبيقات مشاركة الفيديو على الإنترنت بعد نجاح تطبيق تيك توك الذي يتعرض لضغوط مستمرة من الحكومة الأميركية على خلفية ملكيته الصينية وحديث عن انتهاك الخصوصية من خلال البيانات.

ووصفت الصحافة المتخصصة دابسماش الذي يتيح للمستخدمين

«ريديت» للتواصل الاجتماعي على تطبيق «دابسماش» للفيديو القصير المنافس لـ«تيك توك»، في ظل سعي شركات التكنولوجيا الكبرى إلى حجز مكان لها في سوق تطبيقات الفيديو القصيرة التي تشهد منافسة كبيرة وتدر أرباحاً طائلة بسبب الإقبال عليها خصوصاً من فئة المراهقين والشباب.

وتشهد منصة دابسماش صعوداً ملحوظاً حيث تسجل مقاطعها القصيرة أكثر من مليار مشاهدة شهرياً، بسبب التزامها بالتنوع والترويج للأصوات التي لا تحظى بتمثيل واسع.

وقال ستيف هافمان، الرئيس التنفيذي لريديت، "تتشارك ريديت

«دابسماش» صاحب المركز الثاني بين تطبيقات مشاركة الفيديو عبر الإنترنت يشهد صعوداً ملحوظاً